قالت العرب

"وأنت تعد فطورك، فكر بغيرك... (لا تنس قوت الحمام)
وأنت تخوض حروبك، فكر بغيرك... (لا تنس من يطلبون السلام)
وأنت تسدد فاتورة الماء، فكر بغيرك...
(ثمة من يرضعون الغمام)

المشهد
العدد 341 - السنة الرابعة عشرة - الثلاثاء 12 أغسطس 2025 م الموافق 18 صفر 1447 هـ

آلة تدمير ذاتى تحوّل الدولة إلى غنيمة والمواطن إلى ضحية!

خيوط الظل.. الحكم من وراء الستار!

مثل وحشٍ هجين يختفى فى دهاليز السلطة، تطفو «الدولة العميقة» (Deep State) كأخطر ظواهر المشهد السياسى المصرى الحديث، فهى ليست نظرية مؤامرة، بل كيان حقيقى تتداخل فيه الأذرع العسكرية والأمنية مع القضاء والإعلام والمال، لنسج خيوط «دولة موازية» تختبئ خلف واجهة الحكم الرسمي، هدفها؟ حماية امتيازات النخب العميقة وقمع أى تغيير يهدد هيمنتها المطلقة. وليس هذا هو كل السر؛ فتحالف الظلّ هذا يتعايش مع رأسمالية طفيلية - «الكومبرادور» (Comprador) - هم حيتان المال المحليين الذين يبيعون الوطن بمكيال الرأسمالية العالمية - وهما معاً يشكلان ثنائياً خبيثاً؛ فالدولة العميقة تمسك بمقاليد القوة، والكومبرادور يفتحون الأبواب أمام السياسات الدولية لتنفذ إلى شرايين مصر كالدواء الفاسد!

"نحتاج ثورة ثقافية توافقية تعيد تعريف مفهوم السيادة وإرادة سياسية تقطع حلقات التبعية الدولية ومشروع تنموى يحول مصر إلى وطن منتج لأبنائه

كان لنا أساتذة يُدركون مكامن الخطر، ويحذرون من تزاوج تلك السلطة الخفية مع رأس المال الطفيلى (الكومبرادور)، حتى لا تتحول البلاد إلى ساحة نهب منظم. فهذا التحالف الخطير يخلق دوامة فساد لا تنتهي؛ فالسلطة تمنح الكومبرادور احتكارات اقتصادية (مشروعات البنية التحتية، صفقات الخصخصة) فى مقابل تمويل شبكات الهيمنة، والمقايضة بمنح الشرعية الدولية للنظام فى مقابل فتح الباب للسياسات الدولية (مثل شروط صندوق النقد) التى تزيد الفقر عبر رفع الأسعار وإلغاء الدعم.. والنتيجة؟ ثروات تتركز فى أيدى أقلية فاسدة، وشعب يُحاصر بين مطرقة القمع (أجهزة الدولة العميقة) وسندان الجوع (سياسات الكومبرادور)، ووطن يُباع قطعة - قطعة تحت شعارات زائفة مثل «الإصلاح الاقتصادي»!

هذه المعادلة ليست فساداً عادياً... بل آلة تدمير ذاتى تحوّل الدولة إلى غنيمة، والمواطن إلى ضحية! إنها ليست لعبة أو سلطة عابرة، هى ماكينة هيمنة معقدة، تُعيد تشكيل مصير البلاد من خلف الكواليس، وفك الشفرة يتطلب الغوص فى أعماق هذا التحالف الأسود، حيث تُبادل النخب الحديدية والوسطاء الاقتصاديون الأدوار. والشعب هو من يدفع الثمن.

١.تشريح تحالف الظلّ الذى يلتهم مصر!

تختفى خلف واجهة الحكم الرسمى شبكة عنكبوتية خطيرة تسمى «الدولة العميقة» - ليست خيالاً بل حقيقة مروعة، فما هي؟ هى شبكة غير مرئية من جنرالات الجيش، رجال المخابرات والأمن، سادات القضاة، وإمبراطوريات الإعلام، تنسج خيوطها فى دهاليز السلطة، وقد نشأ مصطلح «الدولة العميقة» (derin devlet) فى تركيا، لفضح تحالف العسكريين والمخابرات والمافيا لحماية العلمانية الكمالية، وفى مصر تحول المصطلح إلى «وحش ثلاثى الرؤوس»؛ إرادة سياسية موازية تقاوم الديمقراطية، وتحمى امتيازات النخب، وتسحق أى صوت معارض، أما شريكه الخطر فهم طبقة الرأسمالية الطفيلية، «الكومبرادور»؛ وهم ليسوا مجرد طبقة برجوازية فقط، إنهم وكلاء الرأسمالية العالمية داخل مصر، كبار رجال الأعمال الذين يبيعون الوطن بالمال لأن الرأسمالية هى وطنهم الواقعي، فيساهمون فى استنزاف موارد البلاد لصالح القوى الخارجية، من خلال مهمتهم الأولى، وهى ضمان أمن المصالح الخارجية وتسهيل اختراق السياسات الدولية كسياسات البنك الدولى وصندوق النقد - من تحرير الأسعار إلى خصخصة المياه - مقابل عمولات فاحشة تُدفن فى بنوك الغرب. والمعضلة الأكبر، عندما يتزاوج «تنين السلطة» (الدولة العميقة) مع «أفعى المال» (الكومبرادور)، تتحول مصر إلى ساحة مفتوحة للنهب؛ فالأول يوفر التحصين الحديدى من قمع الاحتجاجات، وتزوير الانتخابات، وإسكات الصحافة، والثانى يقدم الرشاوى الذهبية من تمويل شبكات الفساد، وشراء الذمم والشرعية الدولية، وتمويل ترويج الأكاذيب عبر الإعلام.. ومعاً يصنعان «تحالف الهيمنة» الذى يحول أحلام المصريين فى الديمقراطية والعدالة إلى سراب.

هذه ليست لعبة نظرية... إنها آلة سحق وطنية تعمل منذ عقود، فهل تنكشف أوراقها قبل أن تلتهم آخر أمل؟

٢. تشريح بنية الدولة العميقة المصرية وآليات عملها

الركائز الهيكلية للدولة العميقة هى ثلاث ركائز رئيسية، الأولى هى العسكرة المؤسسية، التى تهيمن على ٤٠٪ من الاقتصاد عبر شركات مثل «العاصمة الإدارية» و«المقاولون العرب»، مما يمنحها استقلالاً مالياً وسياسياً عن الحكومات المدنية، وتدريب وتوظيف الكثير من طليعة الشباب المصرى (شباب وفتيات) عبر برامج «تأهيل قيادي» تزرع الولاء المطلق، فى الأكاديميات والكليات العسكرية طالت حتى رجال القضاء وأئمة المساجد والتمثيل الدبلوماسي، ووثيقة السلمى (٢٠١١) التى أعفت موازنة الجيش من الرقابة البرلمانية تجسد هذه الهيمنة..

الركيزة الثانية هى الشبكات البيروقراطية، حيث تضم كوادر إدارية راسخة فى الجهاز الحكومى تتبع «قواعد غير رسمية» فى التعيينات والترقيات، مما يضمن استمرار السياسات رغم تغير الحكومات، وبعد ثورة ٢٠١١، تعمدت هذه الشبكات تعطيل العمل عبر التواكل فى تنفيذ القرارات..

أما الركيزة الثالثة فهى الأدوات القمعية والإعلامية وتشمل؛ الأجهزة الأمنية التى تستخدم الترهيب أو العنف المباشر أو التواطؤ مع البلطجية، والقضاء الذى يشرعن إجراءات الدولة العميقة، كما فى حل مجلس الشعب ٢٠١٢، والإعلام الذى يروج لعقيدة الخطر الإسلامى أو لنظرية المؤامرة الخارجية لتبرير استمرار هيمنة العسكريين، مستخدماً فى بعض الأحيان أساليب التشويه الأخلاقي.

والآليات الوظيفية للدولة العميقة تكمن فى أمرين، الأول هو التلاعب بالانتخابات، عبر التحكم فى اللجان الانتخابية وتوجيه النتائج لصالح مرشحى الدولة العميقة، أما الثانى فهو اختطاف الثورات الشعبية كما حدث بعد ٢٠١١، حيث حوّل المجلس العسكرى الثورة إلى «فترة انتقالية» تحافظ على الامتيازات القديمة، وتمنحها فرصة كبيرة لتسوية أمورها..

٣.الكومبرادور: الوجه الاقتصادى للتبعية

يقوم دور الكومبرادور على ثلاث وظائف أساسية؛ الأولى، الوساطة الاقتصادية من كبار رجال الأعمال (مثل أولئك المتحالفين مع جهاز الصناعات العسكرية) يبرمون صفقات مع شركات متعددة الجنسيات، فهم ليسوا رجال أعمال عاديين، هم سماسرة عالميون وغالبا صفقاتهم تكون بضمانات حكومية مجحفة، مثل خصخصة الموانئ والطاقة بأسعار زهيدة، مع ضمانات حكومية (إعفاءات ضريبية ٢٠ عاما)، وعمولات تُحوّل إلى جزر فيرجن.. بينما يدفع الشعب فاتورة الخيانة.

والوظيفة الثانية، تمويل شبكات الهيمنة، بعمليات غسيل أموال سياسية من تمويل الحملات الانتخابية وشراء منصات إعلامية لتلميع مرشحى الدولة العميقة، مقابل حصولهم على احتكارات ذهبية وامتيازات ضريبية وعقود حصرية.

والوظيفة الثالثة، هى شرعنة التبعية، بغسل أدمغة الجماهير والترويج لسياسات الليبرالية الجديدة (خصخصة الخدمات، تقليص الدعم)، وتحويل النهب إلى واجب وطنى مقدس، تحت شعارات مثل «الإصلاح الاقتصادى لتقليل العجز» فى حين ترتفع أسعار الدواء، ويتم إلغاء الدعم، وشعار «جذب الاستثمارات لتنمية البنية التحتية» فى حين يرتفع مؤشر الفقر، وتُحول ٧٨٪ من أرباح المشروعات للخارج، والخيار أمام الشعب إما الخصخصة أوالإفلاس فى حين الخزانة تسرق علناً.

والمرعب هنا، أن الكومبرادور ليسوا رجال أعمال تحديدًا، بل هم وكلاء عالميون لصالح اقتصادات وسياسات عالمية، استطاعوا تحويل الجيش المصرى من حام للوطن إلى شركة مساهمة، وغيّروا لقب مصر من «أم الدنيا» إلى «أرض العبيد» حيث صنعوا دولة يملك فيها ١٪ من السكان ثروة سائر سكان الدولة! فمَثلهم كمثل دبّابير سامة، يبنون خلاياهم فى جسد الوطن، ويُطعمون يرقاتهم من لحم الشعب.

٤. تأثير التحالف على السياسات المصرية

السياسات الاقتصادية تسير وفق معادلة منح رجال الأعمال عقوداً خيالية بالمليارات (مشروعات البنية التحتية، طرق، كباري، مدن جديدة)، وهم يقدمون التمويل والدعم الإعلامى للنظام، والتغذية المشبعة لشبكات الفساد، والنتائج: اقتصاد ريعى يعتمد على ٧٠٪ قروض دولية (صندوق النقد) والعقارات الفاخرة للصفوة، متجاهلاً القطاعات الإنتاجية، وتفاوت صارخ حيث ٦٠٪ من المصريين يعيشون حول أو تحت خط الفقر، ويعيش ٣٥٪ منهم فى ظل الستر، بينما يبدأ تركيز الثروة فى أيدى ٤٪، ويتحكم أقل من ١٪ من السكان فى مصائر الثروة القومية.

اما السياسات الأمنية، فتستخدم الدولة العميقة خطاباً أمنياً يصنع الأعداء من عقيدة العدو المزدوج، حيث يجمع بين؛ تهديد الإسلام السياسى كخطر وجودي، ووهم المؤامرة الخارجية ككل الاحتجاجات مدفوعة بأجندات أجنبية! لخلق ذريعة لقمع المجتمع المدنى تحت غطاء «الحفاظ على الأمن القومي»، ومن آليات التنفيذ تدريب أجهزة الدولة (الجامعات، النقابات، الهيئات) على ثقافة العسكرة من الانضباط الأمني، وتوظيف البلطجية كأدوات لقمع الاحتجاجات، تحت سمع الشرطة.

بينما سياسات السيادة وصنع القرار الخارجي، فالتبعية للغرب، وتحالف الدولة العميقة والكومبرادور يضمن الحفاظ على معاهدة كامب ديفيد رغم انتهاكات إسرائيل، ودعم السياسات الأمريكية فى المنطقة، ومقايضة السيادة بالدعم بالقبول بشروط صندوق النقد الدولى (رفع الدعم، تحرير سعر الصرف) مقابل الحصول على قروض تُستخدم كليًا لتعزيز تحالف الظل والأجهزة القمعية.

تحالف الظل ليس سياسةً.. بل طاحونة بشرية، تطحن أحلام الشباب بين أحجار القروض الدولية ورفع الأسعار، وتحوّل الوطن إلى ساحة مزادٍ علنى تُباع فيها القضايا الوطنية بأرخص الأثمان، وتصنع نظاماً أقسى من الاستعمار، يسرق الثروات.. ويقتل الأمل! والسؤال المحرم هو متى يدرك المصريون أن العدو الحقيقى لا الذى يعارض سياسات النظام، بل الذى يحمل صكوك البنوك فى القاهرة؟

٥. رحلة السرطان الذى أكل مصر! الدولة العميقة المعاصرة

ثورة ١٩٥٢ أسست لنموذج «دولة الضباط»، حيث ركزت السلطة فى يد العسكريين، وأخضعت الاقتصاد لسيطرة المؤسسة العسكرية عبر سياسة التأميم، وشكلت فيما بعد نواة رأسمالية الدولة، وكان الجرح الأول تحويل الجيش من واجبه المقدس نحو الوطن إلى ماكينة السلطة! ثم كان عصر مبارك (١٩٨١-٢٠١١) فاكتملت فيه ثلاثية الهيمنة؛ المؤسسة العسكرية وسيطرت على الاقتصاد عبر شبكة من الشركات، وبدأت سيطرة الكومبرادور حيث نمت طبقة رجال الأعمال المتحالفة مع جمال مبارك (مثل أحمد عز) وتمت أكبر صفقات البيع البخس للقطاع العام، وتطورت الأجهزة الأمنية وتوسعت صلاحياتها بعد قانون الطوارئ، أما بعد ٢٠١١، فكشفت الثورة عن عمق الدولة العميقة حين أطاح المجلس العسكرى بحكم الإخوان عبر تحالف أجهزة الدولة السيادية مع الكومبرادور (تمويل حملة تمرد) والقضاء (شرعنة الانقلاب)، وأعادت التعديلات الدستورية (٢٠١٩) وصاية الجيش على النظام السياسي.

وهنا نتساءل لماذا ما بدأ كثورة ضد الاستعمار تحول إلى قمع داخلى أقسى من الاستعمار ذاته؟ ولماذا كل ثورة فى مصر تلد ديكتاتورية أفظع من سابقتها؟ هذه ليست تأملات تاريخية.. إنها كشف حساب دموى يفضح كيف تتحول الأحلام إلى كوابيس!

٦. إشكاليات الشرعية والتحرر

تكشف الدولة العميقة تناقضاً جوهرياً فى مفهوم الدولة الحديثة؛ بين الشرعية الرسمية (الدستور، الانتخابات) والشرعية الفعلية (القوة الغاشمة)، وفى مصر يظهر هذا فى تزييف الإرادة الشعبية عبر آليات «الديمقراطية المسيطر عليها»، مما يفسر أزمة الشرعية المستمرة، بينما التحرر من الهيمنة المزدوجة أو تحالف الظل يتطلب فضح التواطؤ بين الكومبرادور والعولمة المفترسة، كما فعلت حركات ما بعد الاستعمار، ومقاومة الاختراق عبر مشروع وطنى يعيد توطين الاقتصاد ويبنى مؤسسات ديمقراطية حقيقية، وتجاوز الثنائيات الزائفة مثل «الإسلامى مقابل العلماني»، الذى تستغله الدولة العميقة لتحويل الصراع من مجابهة الفساد إلى صراع هويات، ومن الدروس المستفادة من

تجربة أردوغان فى تركيا ٢٠٠٧، تثبت أن تفكيك الدولة العميقة ممكن، لكنه يتطلب تحالفاً شعبياً عريضاً، وإصلاحاً مؤسسياً جذرياً، وقطع العلاقة مع التبعية الدولية..

الخاتمة: نحو تشريح تحرري

الدولة العميقة والكومبرادور فى مصر ليسا مجرد «شبكات فاسدة»، بل هما آلية هيكلية لإستمرار التبعية واستنزاف الثروات، وتحالفهما ينتج نظاماً هجيناً يجمع بين القمع السياسى والنهب الاقتصادي، مع إضفاء الشرعية عبر خطاب أمنى معاد للديمقراطية، والخروج من هذا المأزق يتطلب أكثر من تغيير حكومات؛ فهو يحتاج إلى ثورة ثقافية توافقية تعيد تعريف مفهوم السيادة، وإرادة سياسية تقطع حلقات التبعية الدولية، ومشروع تنموى يحول مصر من دولة ريعية إلى وطن منتج لأبنائه، مع ضرورة وجود التوافق الوطنى ففيابه سيؤدى إلى واحد من سيناريوين: إما إطالة أمد المعركة، أو تحالف الرئيس مع الدولة العميقة ضد حلفاء الثورة، وهنا يكمن التحدى الأكبر لمستقبل مصر.

بقلم: أحمد حمدى درويش

رشقة أفكار

الغل المصري.. ينبت فى قلوب ميتة!

محمود الشربيني

قبل أن نقرأ:

على هامش تفشى حالة « الغل» التى نراها بأم أعيننا كل الوقت: فى الشارع.. فى المؤسسات.. فى العمل . فى القطارات. على البلاجات.. نراها فى نظرات عيون «يتطق شرار»..فى عدم اكتراث الناس أثناء المرور بجوارك.. هذا يخبطك من الأمام، أو يلوشك من الخلف.. وثالث يزقك .. أو يتجاوزك حتى أنك قد تسقط أرضا ، فيدهسك المارة بلا هوادة أو اكتراث، ومن دون أن «تصعب حالتك على الكافر حتى»(معرفش ليه الكافر؟!)

ما الغريب فى الأمر؟! هذا حال شارعنا الجديد.. العصري.. ابن التقدم والتطور والإنترنت (أو الانتر- زفت). لا أحد يحدثنا عن كتاب الدكتور جلال أمين «ماذا حدث للمصريين».. فالواقع أصبح أسخن .. وتجاوز الماضى .. كل الماضى من سنين.

انظر لحالك .. وانظر لحالى ولننظر معا لحالنا جميعا.. هل نحن هؤلاء المصريين الذين كنا نشتهر بأننا أولاد نكتة .. ساخرون حتى النخاع .. إذا لم يجدوا من - وما - يسخرون منه يسخرون من أنفسهم؟!

«طيب هل صليت على النبى اليوم؟»!

السؤال الأهم من ذلك العبث هو: هل شاهدت يا «مؤمن» كم «الغل» غير الطبيعى الذى يظهر تباعا وباستمرار فى سلوك وتصرفات وأفكار ونظرات وحركات أجسام الناس فى مصر فى السنوات.. بل فى الأشهر القليلة الأخيرة؟!

العنف ظاهرة عالمية.. تجد برنامجا يتحدث فيه نجوم سياسة ومجتمع وفجأة تتحول اللباقة إلى أحذية تتطاير فى الهواء.. ولكمات تتسلل من الأيدى إلى الأجسام والوجوه.. مع شتائم «من اللى قلبك بحبها» (طبعا هى جملة تعتبر نوعا من المبالغة الكاذبة جدا .. جدا، فليست هناك شتائم يحبها القلب. أى قلب سوى القلوب المريضة).

مع صراع الفضائيات حدث هذا على قناة الجزيرة أولا، ثم انتقل إلى فضائيات «الأفسال».. التافهين.. المقلدين.. ووصل الأمر إلينا ، فتبادلنا الشتائم مع الجميع: المستشار تركى والمستشار مرتضي.. ممدوح عباس. . الخطيب .. مصطفى يونس .. مجدى « متسناش الجول الذى احرزه فى كأس العالم» .. ولايزال الضرب والشتيمة يعملان بشكل أو بآخر فى مجالات مختلفة!

الذى ينبغى ملاحظته هنا هو تحولنا من تلك اللحظة الحضارية التى رصدها يوسف ادريس ذات مرة فى شهادته على العصر (أدلى بها للاذاعى الكبير عمر بطيشة).. كان ادريس يتحدث عن الخناقة الحضارية بين المصريين. والتى يلجأ فيها الطرفان إلى رفع الصوت والزعيق، وقول كلام مرسل من عينة «والله لاوريك».. «انت مبتفهمش» .. «طب تعالى لى بس وأنا أفرجك».. ومع زعقة من هنا وشخطة من هناك يتكهرب المتفرجون.. ويتدخلون للتهدئة . فيأخذ شخص أحد المتخانقين بعيدا ليطيب خاطره.. وبالتالى يطيب خاطر الآخر، وتنتهى الخناقة الحضارية. التى يحرص طرفاها على عدم إيذاء الاخر ولو بكلمة (الكلام أصله بيلزق كما تعلمنا فى ريفنا زمان) ومادام لم يحدث أى تجاوز، فالخناقة الحضارية تنتهى .وإلا !

الآن لا .. لا يوجد هذا الكلام.. المصريون أصبحوا بالملايين فى غياب تام للدكاترة - كبار مشخصاتية الأمراض الإجتماعية - أنور عبد الملك و سامية الساعاتى ومحمد خليفة وسيد عويس وعلى فهمى وسيد ياسين .. وحتى مراد وهبه انشغل أكثر بالتسامح الثقافي.. على حساب التنوير الاجتماعي. بقى نبيل عبد الفتاح وحده راصدا المتغيرات العاصفة التى تمكنت من المجتمع المصري.. لكنى أظن أنه لم يقترب بعد من لحظة «الغل» بنوعيه الشعبى والرسمى .. العنف الذى يجتاح أو يتضمن افكار وثقافات وسلوكيات قطاعات عديدة من المصريين.. وفيه يسب الدين وتبرز الأسلحة والمطاوى والسنج والشوم والأسياخ الحديدية!.

«الغل النظامي.. أو الرسمى .. أو القانوني.. «بتنا نشاهده علنا.. ومن وحى لحظاته المريرة المتكررة فى حياة شعبنا المعلوم المكلوم المتعب المهدور كرامته، تجده فى تصريحات غريبة لمحافظ يتصور أنه حاكم بأمره، فيأمر ناظر مدرسة بأن يخلع نظارته الطبية من على عينيه متوهما أنها نظارة «عياقة « و«منجهة « و«منظرة «على خلق الله .. ثم يشاء الله أن يفضحه، عندما يتهمه بأنه اختار لنفسه فى المدرسة مقرا شاسعا لمكتبه.. ثم يتبين أن المدراء لايختارون مكاتبهم.. وإنما الوزارة.. لأنها تعد لهم فيها تجهيزات معينة! لانعرف ماذا حدث للمدير، وهل وقع له رد فعل كزميله الذى راح سابقا ضحية إهانة - أو غل - محافظ آخر أيضا ؟

مشهد الغل الذى شاهدته مصر كلها بالأمس وأنبأ عن متغيرات عاصفة، كان يتمثل فى تلك اللكمات الساحقة الماحقة المتكررة . من جانب ضابط لسايس جراج القضاة.

لم يكتف «الضارب باللكميات بلكامية واحدة او اثنين أو ثلاثة « ربما وجدها فرصة ليثبت أنه قادر مثل سلفستر ستالونى - فى فيلم كريد - على إثبات أنه لايقل قدرة عنه فى الملاكمة ولو كانت فى الشارع.. أمام نادى من أندية القضاة ؟!

كيف لم يمنع الملاكم «الضريبة» نفسه من الإفراط فى هذا الغل؟ هل هو مكبوت فى بيته أو فى عمله فوجدها فرصة سانحة للتنفيس عن الغل الكامن بداخله؟! لم يكتف بلكمة واحدة وانما تعددت اللكمات وطارد بها السايس من الشارع إلى الرصيف.. ولم يقل له أحد إنت فين؟! وماذا تفعل؟! أحدهم انشغل بتوثيق الحادث الظالم المربع الفظيع، وترك السايس يتلقى علبة ساخنة نصفها كبسطاء بقولنا:» ما أكلهاش حرامى فى جامع»!!

● الغل فى المجتمع المصرى أصبح مادة يومية تمارس بكل غضب وجنون.. وبسبب هذا التحول الرهيب فى الإيذاء والتعبير عن الغضب .. لم يعد ممكنا أن يحدث ماكان يحدث سابقا من الكتاب الكبار! كتاب الأعمدة اليومية الفطاحل ..زمان .. زمان أوي..زمان جدا.. كانوا يستصعبون الكتابة اليومية.. يتهيبونها ويحاولون الفكاك منها ..احتراماً للكتابة.. وأيضا لأن القضايا العامة زمان .. كانت تشبه قماشة محدودة النتوع .. بل فقيرة جدا خلافا لهذه الأيام .. مساحة الأفكار الجديدة والمتميزة والجذابة قليلة فى الماضى مقارنة بهذه الأيام . القماشة واسعة جدا . ومليئة بالجديد والجذاب و العميق. بل وبكل أسف وحزن . المهين ..كل لحظة..

فى الماضى الكتاب الكبار كانوا يخشون ملل القراء. ويتحسبون من سقوطهم فى فخ التكرار. انتهت هذه المخاوف الآن، الموضوعات والقضايا بالجملة.. كل لحظة هناك كارثة تدمر كرامة هذا الشعب .. الآن: الضابط يمكنه أن يصبح ملاكما .. أو بلطجيا، يضرب الناس ويركلهم ويصفعهم بلا توقف وبلا أدنى اعتبار لشيء..

الآن: الفنان يصفع المعجب .. الآن: البلطجى يقطع رأس الغريم بالسيف ويدور بها فى الشارع علنا. الآن : الشبيحة واللى بايعين دمهم يهوون بالسنج والأسلحة على رؤوس الناس سواء جيرانهم أو غيرهم.. بكل قسوة وبكل خسة .. وبكل نظرات الحقد والغل.. أنهم ليسوا فى مواقع تتيح لهم ممارسة الغل النظامي.. القانوني، ولا تجد شرطيا واحدا يمكنه أن يقوم بدوره فى ضبط المجرمين! الان: الوزير يزور أوراق تعيينه .. الآن الوزير يهين المرضى لأنهم لم يشكروا الدولة لانها تعالجهم . الآن الوزير يقول الطرق كويسة لكن ضحاياها وشهداءها المصريون دماؤهم على طرق الموت «همه اللى مبيعرفوش يركبوا المواصلات»!!!!!

- شعب وجد من يحنو (يهنو عليه فى الحقيقة) عليه..للاسف الشديد!!

كيف لولى أمر فى هذا الشعب ألا تأخذه رحمة بالناس، فيحزن لحزنهم ويشاركهم همهم العارم .. وعلى الأقل يعتذر لهم!

لو كانت لنا قيمة حقيقية كبشر لذهبنا إلى بيت السايس الذى فضح ضربا وإهانة واعتذرنا له. هذا اقل ما يجب!

بعد أن قرأتم :

من نحن فعلا؟! هل نحن المصريون»بتوع زمان فعلا»؟ هل نستطيع ترميم وجبر خواطر الناس، أم سنترك لغة السنج والمطاوى والغل الشديد تنفتح كل يوم حتى تغلق حدائق الزهور والورود عندنا، وتفتح أبواب جهنم أمام كل شيطان رجيم .ربما يملك بعض السلطة والسطوة والقوة والمال .. أو لديه فقط غل وقلب ميت؟!